دراسة تحليلية تطبيقية للنمط الطبيعي للتنمية الاقتصادية في العراق

د. عبد علي كاظم المعموري
استاذ /جامعة النهر/ العلوم السياسية

د. حسين ديكان درويش
استاذ مساعد
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

عامر عمران كاظم
مدرس مساعد
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة ومنهجية البحث

شغل موضوع اختيار أنموذج تنموي موائم لظروف البلدان النامية والعراق بشكل خاص، الجهات القائمة على اتخاذ القرار الاقتصادي وبسبب من عدم قدرتها على الإتيان بأطر فكرية ونظرية نابعة من واقع هذه المجتمعات دفعها دفعاً نحو إجراء عملية "تليين" لطروحات وأنموذجات غربية أقيمت وفقاً لرؤى كتابها وباحثيها، وبغية الاستفادة من موروث الأدب التنموي وبخاصة طروحات المدرسة الهيكلية، التي حاولت متابعة التغيرات

الكمـــية والنوعية في القطاعات الاقتصادية، فقد جاء هذا البحث في محاولة لاستخدام منهج هذه المدرسة التي توشحت فكرياً بالفكر النيوكلاسيكي.

ومـــن أجل الجمع بين أسس المحاسبة الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية للوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد بحسب مرجعيات النظرية النيوكلاسيكية والمستندة على المساواة بين الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج مع الأسعار الكلفوية لتلكم العناصر واستدعاء متغيرات البيـــئة الاقتصـــادية الخارجية (عناصر خارج النظام الاقتصادي) من مثل (قرارات الحصار الاقتصـــادي) والتـــي ساهمت بشكل واضح في تراجع معدلات النمو الاقتصادي المتراكم في عمـــوم الفعالـــية الاقتصادية والإنتاجية منها بالخصوص سوءاً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي GDP مروراً بالتراكم الرأسمالي وانتهاءً بإجمالي الصادرات.

هـــذه المتغـــيرات هـــي التي يجري الاهتمام بها ويرجى منها أن تعمل كعوامل حقن Injection في الاقتصاد. إلاّ أننا نلحظ ارتفاع فاعلية العوامل المفضية للتسرب Leakage فـــي نطـــاق دوران وسريان الإنفاق القومي وبالتالي اختلال وعدم ضبط التوازن الاقتصادي الكلي في العراق وخاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

وممـــا يضعف عوامل الحقن في الاقتصاد العراقي للفترة السابقة هو ارتفاع معدلات إهـــلاك الأصـــول الإنتاجـــية بســـبب ضعف إمكانات الإحلال والاستبدال والناتجة عن قدرة الاقتصـــاد في توفير العملات الصعبة لتمويل مستوردات الأدوات الاحتياطية للأصول ناهيك عمـــا أحدثـــته معـــدلات التشـــغيل العالـــية مـــن أجل تحقيق زيادة العرض لمواجهة نقص الاستيرادات. إن القيود التي فرضتها ظروف خاصة مر بها الاقتصاد العراقي على مدى أكثر مـــن عقدين من الزمن والآثار التراكمية لها قد أضعفت بشكل كبير ممكنات النمو والتطور وعمقت من اختلالاته الموروثة.

مسوغات البحث:

فرضـــت ظـــروف الاقتصاد العراقي ونمط السياسات الاقتصادية المعتمدة في إطارها الكلي (سياسات مالية أو نقدية) أو قطاعية على خلق تعقيدات إضافية في الاقتصاد العراقي وبخاصـــة للســـنوات ١٩٩١-١٩٩٥ ومـــا انتابها من شيوع ظاهرة الدولرة في الاقتصاد

العراقي وتدهور قيمة العملة الوطنية وفقدانها لمعظم وظائفها. مما يفرض على الباحثين في شؤون الاقتصاد العراقي دراسة مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتحليل مرونات النمو جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

فرضية البحث:

يعتمد البحث الفرضية الآتية:

«إنّ تبدل الأدوار التنموية بين القطاعات الاقتصادية يجب أن يظل محافظاً على تنشيط الروابط القطاعية المفترضة للنمط الطبيعي العالمي للتنمية الاقتصادية، وتفعيل المشاركة بين القطاع الخاص والعام والاستفادة من مزيات كلا القطاعين على المستويين الكلي (Macro) والجزئي (Micro) وتهيئة بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بأشكالها المختلفة».

هدف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١) قياس معدلات النمو السنوية المركبة للهيكل الاقتصادي.

٢) تحليل مرونات الناتج القطاعية طبقاً للنمط الطبيعي (العالمي) للتنمية.

٣) بيان إمكانية المزاوجة والإحلال في الأدوار القطاعية.

أسلوب البحث:

يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي لإطار النظرية التنموية النيوكلاسيكية للاقتصاد الكلي مقترن بالقياس الاقتصادي للنماذج الرياضية المنتخبة.

حدود البحث:

شملت المدة (١٩٧٠-١٩٩٤) وحسب توفر البيانات عن طبيعة الهيكل الاقتصادي العراقي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول التأطير النظري لمتضمنات المدرسة الهيكلية في التنمية الاقتصادية، بينما تضمن المبحث الثاني توصيف النماذج القياسية وحساب معدلات النمو السنوية المركبة في حين كانت مهمة المبحث الثالث قياس سلوك فاعلية الهيكل الاقتصادي. وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: متضمنات المدرسة الهيكلية في التنمية الاقتصادية

لقد اتسم هيكل الإنتاج في البلدان النامية في مرحلة (التخلف الكولونيالي) في ظل السياسات الاقتصادية الكلية المعمقة لنمط تبعية الأطراف (تخوم البلدان النامية) إلى مركز المنظومة الرأسمالية الصناعية المهيمنة (المثلث الاقتصادي المعولم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي الكبير)، اتسم هذا النمط الإنتاجي بتخصص البلدان النامية بالإنتاج السلعي الأولي الناجم عن هيمنة قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) وقطاع الزراعة التقليدي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقابل محدودية وقصور القطاع القائد Leader Sector في عملية التنمية الاقتصادية والمتمثل بقطاع (الصناعة التحويلية) عدا النشاطات الحرفية واليدوية وبعض النشاطات التحويلية الاستهلاكية البسيطة[1].

إذ يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي في البلدان النامية (٥٠%-٨٠%) يقابله تدني نسبة مساهمة القطاع في تكوين GDP بين (٣٠%-٦٠%) في حين أنَ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية يشكل نسبة (١٥%-٢٠%) من إجمالي قوى العمل ومساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين (٨%-١٨%)، بينما يلاحظ إن مساهمة القطاع التحويلي في تكوين GDP في البلدان الصناعية تتراوح بين (٣٠%-٤٠%) بينما لا يتجاوز عدد العاملين نسبة (١٥%) وكذلك فإن نسبة مساهمة

---

[1] للمقارنة انظر: سالم توفيق النجفي، بيئة الاقتصاد العراقي (اشتراكية السوق)، في الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، تحرير (هناء عبد الغفار السامرائي وعماد عبد اللطيف سالم)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٢١-٤٢٥.

القطـــاع الزراعي تتراوح بين (٧%-١٧%) في ظل مساهمة متواضعة للعمل الزراعي في إجمالـــي قـــوى العمـــل (١٣%-١٥%) والـــذي يعني ضمناً ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج (العمـــل، رأس المال) معبراً عنه بزيادة مستوى التكثيف الرأسمالي (K) لكل وحدة من قوة العمـــل (L) أو ما يعرف بـ(L/K) والتي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل أثناء عملية الإنـــتاج وامتصـــاص فـــائض العمل غير المنتج في بقية القطاعات، بينما يختلف الأمر في الـــبلدان النامـــية بسبب عدم مرونة جهاز الانتاج وتخلف وسائل الإنتاج وعدم مرونة جهاز الثمن في تفعيل حركة الأسعار والأجور وتدني معدلات تراكم رأس المال.

فـــي الســـبعينات مـــن القـــرن العشرين شهد العالم بروز منهج تنموي جديد يعرف بالمدرســـة الهيكلـــية أو (الهيكيلون) بزعامة الاقتصادي (جنري) **Hollis Chenery** تقوم علـــى فكـــرة أساسها أن عملية التنمية الاقتصادية لا تقتصر على إحداث تغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة مع القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية بل يصاحب ذلك أيضـــاً تغـــيرات فـــي هـــياكل الطلب الاستهلاكي من خلال دراسة تحليل المرونات وخاصة (مرونات الطلب الدخلية) لصالح تدني نسبة الإنفاق على الغذاء لصالح ارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم والسلع الكمالية خلال المراحل المتعاقبة من عملية التنمية الاقتصادية إضـــافة إلى تغير بقية الهياكل الإنتاجية والخدمية لغرض تقديم الخدمات الأساسية كالعناية الصـــحية والبـــنى التحتية الأساسية وخدمات الصحة والتعليم أو ما يعرف بالأثر التساقطي للـــنمو أو آلـــية الانتشـــار **Spread Effect** بالرغم من ضرورة مراجعة الخطط التنموية وتعديلهـــا لتوفـــير الحاجـــات الأساسية بسبب صعوبات تزايد معدلات نمو السكان وارتفاع معدلات أزمة المديونية (خلال عقد الثمانينات) والركود التضخمي **Stagflation** الذي عانى مـــنه الاقتصاد العالمي[٢] وبالتالي أصبح مسار السياسة الاقتصادية الكلية في اتجاه إحداث تغـــيرات هيكلـــية **Structural Change** وسياسات متممة في مجال الإصلاح الاقتصادي

---

[٢] حـــول متضـــمنات المدرســـة الهيكلـــية فـــي التنمية الاقتصادية، انظر: يحيى النجار، وآمال شلاش، التنمية الاقتصادية، لنظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات، جامعة الموصل، ١٩٩١ ص٣٩١-٣٩٤.

Economic Reform والذي تطلب مزيداً من التخفيضات في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في قطاعات[٣]:

١. تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدني نسبة مساهمة القطاعات الأولية (الزراعية والاستخراجية) في المراحل المتعاقبة للتنمية الاقتصادية لصالح ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الثالث (خدمات النقل والتجارة والصحة والتعليم) وبصورة أكبر من ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الثانوي (الصناعة التحويلية، الماء، الكهرباء، البناء والتشييد) وخاصة في المراحل المتقدمة من خطط تمويل التنمية الاقتصادية.

٢. يصاحب ذلك ارتفاع في معدلات تراكم رأس المال المادي (ارتفاع معدلات نسبة الادخار إلى الدخل s/y وبالتالي تعبئة تلك المدخرات لأغراض الاستثمار المنتج) وكذلك ارتفاع معدلات تراكم رأس المال البشري عبر تفعيل آلية الإنفاق على نشاط البحث والتطوير (R & D) وكل ما يتعلق بتطوير مهارة العاملين في مراحل الإنتاج وتوفير مستلزمات الالتحاق بالتعليم الأساسي وتخفيض نسبة التسرب دون سن (١٥) سنة ومعالجة ظاهرة عمل القاصرين والحد من انتشارها في ظل نسبة فقر حقيقية على مستوى المعمورة بين (٢٥%-٣٠%) وما يترتب على ذلك من معاناة إنسانية وتعطيل للطاقات الإنسانية وفرص ضائعة للتنمية البشرية خاصة إذا علمنا أن (٧٥%) من فقراء العالم يستقرون في الريف والقطاع الزراعي هو الذي يتصدى لعملية إنتاج الغذاء والذي يوقعهم في حلقة مفرغة للفقر[٤].

٣. تغيرات في مكونات هيكل الطلب المحلي لصالح ارتفاع مكونات نسبة الاستهلاك غير الغذائي (النقل، الصحة، التعليم، التسلية،... الخ) وارتفاع معدلات الاستثمار المحلي وتدني نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام طبقاً لتحليل (مرونات أنجل) والذي يرتكز على

---

[٣] للمقارنة انظر: آمال شلاش، التنمية البشرية المستدامة: المنظور العام ومنظور الخصوصية، في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، شباط، ٢٠٠٠، ص٢٨-٣١.

[٤] للمزيد من التفاصيل، انظر: علي عبد محمد سعيد الراوي، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية، في دراسات في التنمية البشرية، مصدر سبق ذكره، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص١٦٥-١٦٧.

مفهـــوم مـــرونات الطلـــب الدخلية مع ملاحظة التغير في أهمية دور الدولة في التدخل لتلبية حاجات السكان كأولوية عاجلة.

٤. التغيرات في أنماط التجارة الخارجية من حيث تدني نسبة الصادرات من السلع الأولية لصالح ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الصناعية في المراحل المتعاقبة لعملية التنمية الاقتصـــادية مع ملاحظة أن بلدان الجنوب (النامية) حققت صافياً في التجارة الخارجية بيـــن نمـــو الصادرات (١٤%) ونمو الاستيرادات (١٥%) مقداره (٣%) خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٨) بمـــا فـــي ذلك دول جنوب شرق آسيا والذي يعني أيضاً أنها حسنت وضـــعها في التجارة الخارجية إذ ارتفعت حصة الصادرات إلى الناتج الإجمالي المحلي من (٥٦%) إلى (٧٨%) خلال نفس الفترة في حين ارتفعت استيراداتها بنسبة أقل من (٥٧,٢%) إلى (٦٦,٢%) على التوالي[٥].

٥. هيكل قوة العمل إذ ترتفع نسبة العاملين في قطاع الخدمات والصناعة مقابل تدني نسبة العامليـــن فـــي القطاعات الأولية للمراحل المتعاقبة من عملية التنمية الاقتصادية، وفي هـــذا الإطار يلاحظ أن نسبة المدراء العاملين في إدارة النشاط الاستثماري (٦٠%) في (لندن) مقابل نسبة (٣٦%) للمدراء العاملين في إدارة المصارف الخاصة والذي يعني ضـــمناً أن الأنشـــطة الاســـتثمارية أكـــثر دلالة على النشاطات الإنتاجية (السلعية) من الأنشطة المالية في قطاعات إدارة المصارف بالمقارنة مع مدينة (زيورخ) إذ بلغت هذه النســـب (١٦%، ٢٨%) على التوالي للدلالة على أن الاقتصاد البريطاني أكثر اندماجاً فـــي الاقتصـــاد المعولم بالمقارنة مع الاقتصاد السويسري في مجال توزيع قوة العمل الماهرة والمتخصصة[٦].

---

[٥] قارن: محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٤٨-٢٤٩.

[٦] لغرض المقارنة، انظر:

Werher G. Seifert and others, European Capital Markets Macmillan Press (TD., UK. 1998. P.38).

٦. هـيكل إنتاجية العمل، إذ تنمو إنتاجية العمل الزراعي ببطء في المراحل المبكرة للتنمية وتقـترب مـن إنتاجـية العمل الصناعي بعد إكمال المراحل المتعاقبة من التنمية بينما ترتفع معدلات إنتاجية العمل في قطاع الخدمات.

٧. يصـاحب التغيرات في الهياكل أعلاه، تغيرات متسارعة في الهيكل الاجتماعي وخاصة ارتفـاع نسبة الحضر في إجمالي السكان بسبب تزايد معدلات الهجرة إلى المدن إضافة إلى ارتفاع مؤشرات التصنيع مع ضرورة تزامن تلك السياسات وتفعيلها لأدوات تحقيق العدالة في توزيع الدخول وزيادة فرص العمل والتشغيل.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إنّ مجموعة التغيرات الهيكلية هي متوسط أنماط التنمية القابلة للتشخيص والنمو والتغير ذات السمات المتشابهة لمجموعة كبيرة من الدول كانـت مجـال الدراسة والبحث لرواد المدرسة الهيكلية خلال عقد السبعينات ذات سياسات اقتصـادية كلـية كفـوءة سـميت بالـنمط الطبيعـي للتنمـية، **Normal Pattern of Development** بالـرغم مـن وجـود محـددات للتنمية بعضها داخلي (موارد، سياسات حكومية) والآخر خارجي (وفرة رأس المال الأجنبي، التكنولوجيا، البيئة الدولية).

المبحث الثاني
توصيف النماذج القياسية وحساب معدلات النمو

أولاً: توصيف النماذج القياسية[٧]

١ـ١ المتغيرات المعتمدة Dependent Variables

GDP% المسـاهمة القطاعـية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (مكونات الهيكل الاقتصـادي العراقـي) حسـب التصـنيف القياسي العالمي للأمم المتحدة (زراعة، صناعة استخراجية، صناعة تحويلية،...، الخدمات) وتبدأ بالتسلسل[٨].

---

[٧] تم تقدير كافة النماذج القياسية باستخدام البرنامج الإحصائي (Minitab) المتوافق مع حاسبات (بنتيوم ٤) في مركز الحاسبة الإليكترونية/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.

C40 قطاع الزراعة

C41 قطاع التعدين والقالع

C42 قطاع الصناعة التحويلية

C43 قطاع الماء والكهرباء

C44 قطاع البناء والتشييد

C45 قطاع النقل والمواصلات

C46 قطاع التجارة

C47 قطاع الماء والبنوك

C48 قطاع الخدمات (التنمية الاقتصادية والاجتماعية)

C30 (pcy) متوسط نصيب الفرد من (GDP)

C31 حجم السكان

C32 الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

C33 إجمالي الاستهلاك

٢-١ المتغيرات المستقلة Independent Variables

وتتمثل بـــ:-

C7 الـــتقدم التكنولوجـــي معـــبراً عنه بعنصر الزمن الاتجاهي (T_1.....T_{25}) لتضـــمين العوامل التكنولوجية المحايدة في النموذج واستخدم في حساب تقلـــبات الفعالية الاقتصادية موضوع البحث عبر آلية معدل النمو السنوي المركب (r)

C30 متوسط نصيب الفرد من (GDP)

C31 حجم السكان

C60 مضاعفة مستوى نصيب الفرد من GDP أي $(pcy)^2$

---

(٨) تم تحويل قيم المتغيرات إلى الصيغة اللوغاريتمية للأساس الطبيعي (Ln).

مـــع ملاحظة أن اعدّ (C31, C30) متغيرات داخلية Endogenous (تابعة ومستقلة) في نفس الوقت لأغراض تنسجم مع منهجية البحث ومتضمنات النمط الطبيعي للتنمية.

ثانياً: حساب معدلات النمو السنوية المركبة (r)

تم اعتماد الدالة الأسية[٩]:-

$$y_t = Ae^{rt}$$

إذ تمثل:

y_t: المؤشرات الاقتصادية موضوعة البحث

A: ثابت يمثل مستوى الكفاءة الاقتصادية

e: لوغاريتم الأساس الطبيعي

r: معدل النمو الاقتصادي

t: الزمـــن الاتجاهـــي Time Path لقـــياس التقدم التكنولوجي المحايد وبعد تحويل الدالة الأسية إلى الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة Double-Ln تم الحصول على النتائج التالية:-

٢-١ قطاع الصناعة التحويلية:-

تم تقدير النموذج الآتي:-

$$C48 = 1.7 + 0.052\ C7$$
$$t \quad (2.54)\ (9.7)$$
$$S = 0.2 \qquad R^2 = 0.78 \qquad F = 82.28 \qquad DW = 0.8$$

إذ تشير اختبارات النموذج الإحصائية والقياسية إلى معنوية إجمالية عموماً، إذ يفسر معامل التحديد (R^2) نسبة (0.78) من التغيرات الحاصلة في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية عـــبر الزمن الاتجاهي (25) سنة وبقية عوامل التفسير تدخل ضمن الخطأ العشوائي لوجود عناصـــر أخـــرى يعزى إليها تفسير تغيرات البنية الصناعية لم تضمن في النموذج، وكذلك يلاحـــظ أن قيم اختبارات (t) المحتسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) إذ

---

[٩] لمزيد من التفاصيل انظر:

Mi Kwasniewski, Introductory Mathematical Methods in Economics, 2nd. Ed., McGraw-Hill Book Company, UK. 1996, PP.294-295.

بلغت قيمة (t) الجدولية (2.5) ويعزز ذلك المعنوية الإحصائية الإجمالية للنموذج قيمة اختبار (F) عند مستوى دلالة (0.01) والبالغة (7.881) إضافة إلى تدني قيمة الخطأ المعياري لمعادلة التقدير واقترابها من الصفر (S = 0.2)، بالرغم من تدني معنوية اختبار (دارين واتسون) لترابط المتغيرات العشوائية ووقوعها في منطقة عدم الحسم عند مستوى دلالة (0.05) والذي لا يمنع إجمالاً من قبول النموذج لأغراض التحليل والتنبؤ الاقتصادي خاصة فيما يتعلق باتفاق إشارة الميل الموجبة مع منطق النظرية الاقتصادية ومعنوية معدل النمو الاقتصادي (r = 0.05) ويعزز ذلك الإشارة الموجبة لمعلمة الكفاءة الاقتصادية.

٢ـ٢ قطاع المال والبنوك:ـ

تم تقدير النموذج التالي:ـ

$$C47 = 0.52 + 0.097\ C7$$
$$t \quad (7.9) \quad (8.2)$$
$$S = 0.4 \qquad R^2 = 0.75 \qquad F = 67.1 \qquad DW = 0.7$$

إذ تشير الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية معنوية إجمالية عبر اختبارات (DW, F, t, R^2) وبالتالي يمكن اعتماد قيمة معدل النمو الاقتصادي والبالغة (0.09) لأغراض التحليل والتنبؤ الاقتصادي[١٠].

٢ـ٣ قطاع خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:ـ

$$C48 = 2.17 + 0.004\ C7$$
$$t \quad (11) \quad (0.32)$$
$$S = 0.4 \qquad R^2 = 0.4 \qquad F = 0.1 \qquad DW = 0.7$$

إذ تشيد اختباراته الإحصائية والقياسية إلى تدني المعنوية والدلالات المختبرية (DW, F, t, R^2) وانعكست تلك على ضعف معلمة الميل (٠,٠٠٤) في التأثير على إنتاج

---

[١٠] تجاوزاً للتكرار في عرض قيم الاختبارات الإحصائية والقياسية، سيتم التأكيد على المعنوية الإجمالية للنموذج لأغراض التحليل الاقتصادي المطلوب، للمقارنة انظر:

Damodar N. Gujavati, Basic Econometrics, 3rd. ed. McGraw-Hill Book Company, Singapore, 1995, PP.6-11.

قطـاع الخدمـات[11]، ويوضـح الجـدول التالي قيم معدلات النمو السنوية المركبة للقطاعات حسب النماذج القياسية المقدرة:-

جدول رقم (١)
معدلات النمو السنوية المركبة القطاعية للمدة (١٩٧٠-١٩٩٤)

القطاع والنشاط	معلمة الميل (r)	الاختبارات الإحصائية والقياسية				
		t	R^2	F	DW	S
الزراعة	0.04	3	0.28	9	0.31	0.5
التعدين	-0.13	-4.57	0.47	21	0.33	0.2
الكهرباء	0.13	12.89	0.88	166	0.75	0.4
البناء والتشيد	-0.01	-0.2	0.2	0.4	0.32	0.6
النقل والمواصلات	0.05	7.27	0.7	52.9	0.8	0.3
التجارة	0.07	8..9	0.77	78.6	0.8	0.3
نشاط الاستهلاك	0.04	2.77	0.4	7.41	0.6	0.5

إذ تبيـن اختـبارات (r) عـدم انسجام إشارات الميل وخاصة لقطاعات الزراعة (+) والبـناء والتشـييد (-) مـع منطق فرضيات النمط الطبيعي للتنمية إضافة إلى تدين نسبة مسـاهمة القطاعـات الخدمـية (0.004) مع الزمن في تكوين (GDP) ويعزز ذلك تبعية واندمـاج الاقتصاد العراقي مع هيكل الطلب الخارجي عبر قطاع التجارة وبمعدل نمو سنوي مركب ذات دلالة إحصائية بلغ (0.07) لغرض الاستجابة لتطور النشاط الإجمالي الاستهلاكي بمعدل نمو سنوي مركب ذات دلالة إحصائية بلغ (0.04).

المبحث الثالث: قياس سلوك فعاليات الهيكل الاقتصادي

---

[11] تـم التركيز على القطاعات الرئيسية (الصناعة التحويلية، المال والبنوك، خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية) باعتبارها المفاصل الأساسية للنمط الطبيعي للتنمية.

كانت نتائج النماذج القياسية المقدرة كالآتي:-

٣-١ قطاع الزراعة:-

تم تقدير النموذج الآتي:-

$$C40 = 2.95 + 0.88\ C30 - 0.16\ C60 + 0.01\ C31$$
$$t \qquad 0.98 \qquad 0.9 \qquad -1.94 \qquad 0.21$$
$$S = 0.01 \qquad R^2 = 0.96 \qquad R^{-2} = 0.95 \qquad F = 185.1 \quad DW = 1$$

إذ تشـير الاختبارات الإحصائية والقياسية (S, DW, F, t, R^2) إلى معنوية إجمالية مـع الفـرض أن معامل التحديد المصحح (R^{-2}) يفسر (٩٥%) من التغيرات الحاصلة في مسـاهمة قطاع الزراعة في تكوين (GDP) إضافة إلى ذلك يلاحظ اتساق إشارة المرونات مع منطق النظرية الاقتصادية ومنطق النمط الطبيعي للتنمية إذ تبدأ مساهمة قطاع الزراعة عالـية نسـبياً (٨٨%) في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية في العراق عقد السبعينات ولتـبدأ لاحقاً بالانخفاض (١٦%) في المراحل اللاحقة للتنمية الاقتصادية بالرغم من ضعف مساهمة قوة العمل بدلالة مرونة السكان المنخفضة (١%) للدلالة على تلازم عنصري العمل ورأس المـال أثـناء الإحلال في العملية الإنتاجية لكل وحدة مضافة من العمل ورأس المال المصاحبة للزيادة المتعاقبة في متوسط نصيب الفرد من GDP.

٣-٢ قطاع الصناعة التحويلية:-

تم تقدير النموذج الآتي:-

$$C42 = 11 - 3.19\ C30 + 0.21\ C60 + 0.26\ C31$$
$$t \qquad (1.73)(-1.54) \qquad (1.24) \qquad (2.26)$$
$$S = 0.03 \quad R^2 = 0.7 \qquad R^{-2} = 0.66 \qquad F = 16.34 \quad DW = 0.8$$

إذ يمكـن اسـتدلال المعنوية الإجمالية للنموذج لأغراض التحليل والتنبؤ الاقتصادي بدلالـة الاختـبارات الإحصائية والقياسية (R^{-2}, t, DW, F, S, R^2) وكذلك يلاحظ انسجام إشـارة وحجم المرونات مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضيات النمط الطبيعي للتنمية إذ تـنخفض نسبة مساهمة القطاع التحويلي في تكوين GDP في المراحل الأولى للتنمية (-٣١٩%) لكل وحدة إضافية في متوسط نصيب الفرد من GDP ولترتفع لاحقاً إلى (٢١%)

ويعـــزز ذلـــك تحول قوة العمل بدلالة السكان بمرونة (٢٦%) لكل وحدة مضافة إلى قطاع الصناعة التحويلية لتساهم في زيادة حصة هذا القطاع في تكوين GDP.

٣ـ٢ قطاع خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:ـ

كانت نتائج النموذج المقدر هي:ـ

$$C48 = -5.9 + 2.76\ C30 - 0.217\ C60 - 0.062\ C31$$

t (1.56)(0.69) (-0.67) (-0.28)

$S = 0.5$ $R^2 = 0.43$ $F = 031$ $DW = 0.86$

إذ تشـــير اختبارات النموذج الإحصائية والقياسية إلى تدني المعنوية الإجمالية وكذلك عـــدم انسجام إشارات المرونات مع منطق وفرضيات النموذج الطبيعي للتنمية الذي يفرض أن تكون مساهمة قطاع خدمات التنمية منخفضة في المراحل المبكرة لعملية التنمية (-) ثم تـــرتفع لاحقاً (+) في المراحل اللاحقة للتنمية الاقتصادية ويعزز تدني المعنوية الاقتصادية أيضاً الإشارة السلبية لمرونة قوة العمل بدلالة السكان والتي يفترض أن تزداد مساهمة قوة العمـــل في هذا القطاع المحولة من قطاع الزراعة وخاصة قوة العمل (المقنعة) لتساهم في تعزيز مساهمة هذا القطاع في تكوين الهيكل الاقتصادي لـــGDP.

وتجـــاوزاً للـــتكرار في عرض نتائج النماذج المقدرة وبعد استعراض نتائج القطاعات الرئيسية الإجمالية في تكوين GDP حسب فرضيات النمو الطبيعي للتنمية، يوضح الجدول رقم (٢) خلاصة النتائج القياسية لبقية القطاعات.

جدول رقم (٢)

خلاصة النماذج المقدرة واختباراتها الإحصائية والقياسية لبقية القطاعات

القطاع	الثابت	تحليل المرونات			الاختبارات الإحصائية والقياسية					
	Bo	C30	C60	C31	t(C31)	t(C60)	t(C31)	R2	F	DW	S
التعدين	-48.4	14	-0.96	0.17	3.64	-3.06	0.79	0.9	63.6	1.34	0.5
الكهرباء	5.4	-2.16	0.06	0.58	-0.42	0.14	2.03	0.66	13.9	0.95	0.2
البناء والتشييد	-10.2	3.01	-0.21	0.12	0.63	-0.53	0.46	0.22	1.98	0.55	0.6
النقل والمواصلات	19.3	-5.77	0.42	0.19	-2.49	2.21	1.5	0.68	15.2	1	0.3
التجارة	9.5	-2.07	0.1	0.16	0.55	0.32	0.75	0.54	8.3	0.6	0.5
المال والبنوك	18.5	-5.7	0.4	0.5	-1.5	1.2	2.3	0.71	17.5	1.6	0.5

إذ يلاحظ من خلاصة النتائج الإحصائية والقياسية أعلاه عدم انطباق فرضيات النمط الطبيعي للتنمية وخاصة (إشارة وحجم المرونات) للمساهمات القطاعية في تكوين GDP وخاصة القطاعات التوزيعية (النقل والمواصلات، التجارة، المال والبنوك) والتي بدأت مساهمتها متدنية في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية بالرغم من انسجام إشارة مرونات القطاعات (الكهرباء، البناء والتشييد) مع منطق فرضيات النمط الطبيعي للتنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات المتسقة مع منهجية البحث:

١. عدم انسجام معلمة وإشارة معدل النمو السنوي المركب لقطاع التعدين والبالغة (-١٣%) مع المنطق الاقتصادي لدور القطاع النفطي الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق وبنسبة لا تقل إجمالاً عن (٩٠%) خلال المراحل المتعاقبة لعملية التنمية الاقتصادية.

٢. حقق قطاع الكهرباء أعلى معدل نمو للفعالية الاقتصادية النسبية (١٣%) بالتالي يمكن عده مفتاح النمو الاقتصادي بالعلاقة مع قطاعات (المال والبنوك، التجارة) والبالغة (٧ %، ٩%) على التوالي والتي تعكس أهمية قطاعات التوزيع المكملة لعملية النمو الاقتصادي.

٣. حقق قطاع الصناعة التحويلية (محرك عملية التنمية الاقتصادية) معدل نمو بلغ (٥,٢ %) للدلالة على ترابطات هذا القطاع الأمامية والخلفية Forward and Backward Linkages مع بقية القطاعات.

٤. أظهرت النماذج القياسية المقدرة لتحليل الهيكل الاقتصادي بالعلاقة مع متوسط نصيب الفرد من GDP وحجم السكان، انسجام فرضيات النمط الطبيعي للتنمية مع إشارة ومرونات قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية في تبادل الأدوار خلال عملية التنمية الاقتصادية بمراحلها المتعاقبة.

٥. كانت نتائج النموذج المقدر لقطاع خدمات التنمية غير متفقة إجمالاً مع منطق النظرية الاقتصادية والنمط الطبيعي للتنمية وعدم قدرة هذا القطاع على التكيف وتبادل الأدوار بالعلاقة مع قطاعات (الزراعة، الصناعة التحويلية) في استمرار هيكل عمل متطلبات التنمية الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

يمكن التوصية بما يأتي:-

١. السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة لابد أن تنسجم مع متطلبات النمط الطبيعي للتنمية الاقتصادية المستخدم في غالبية البلدان النامية من خلال التركيز على عملية الإحلال بين دوال إنتاج العمل ورأس المال المصاحبة لعملية تبادل الأدوار بين قطاعات (الزراعة، الصناعة التحويلية، خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية) والتي تعمل بانسجام وتناغم **Harmonic** لتفعيل مكونات الهيكل الاقتصادي.

٢. انتهاج سياسة اقتصادية كلية تعمل على رفع مستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية والتركيز على عناصر التنمية المستدامة (الموارد الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة من النفط الخام والغاز الطبيعي، إعادة تأهيل وتدريب الموارد البشرية وتفعيل فرص العمل وإنعاش الاستخدام وتقليل البطالة المقنعة، العقلانية الاقتصادية للتصرف في الموارد المالية) واستخدام هذه العناصر عبر برنامج اقتصادي وطني إصلاحي يعمل على فسح المجال للمزاوجة بين آليات اقتصاد السوق (المستوى الجزئي) إضافة إلى آليات الاقتصاد المخطط (المستوى الكلي) وخاصة في المدى القصير والمتوسط والعمل على تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالية.

٣. الاستفادة من معطيات (الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية) التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة وبشروط ائتمانية ميسرة وخاصة في الفروع المختلفة لقطاع الصناعة التحويلية.

٤. تحرير أسعار الفائدة والسماح للمصارف الخاصة بتقديم خدمات الصيرفة الشاملة وانتهاج سياسة نقدية تفاؤلية تعمل على توسيع الائتمان وتقديم التسهيلات الائتمانية خاصة للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية (السلعية).

٥. دعم سياسات تحرير التجارة طبقاً لقرار (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ وتفعيل ضريبة إعادة الإعمار البالغة (٥%) على أغلب السلع المستوردة باستثناء الحاجات الإنسانية (المأكل، الملبس، الأدوية، المعدات الطبية، الكتب، سلع المساعدات الإنسانية) واستيرادات (المنظمات التي لا تستهدف الربح، المنظمات الحكومية، المنظمات الدولية) وتوفير سماحات ضريبية بقيمة نصف مليون دينار عراقي للوافدين العراقيين كحد أقصى ولمدة (٧٢) ساعة وبشرط استخدام السلع لأغراض شخصية وليست تجارية.

٦. إعادة هيكلة شركات وزارة التجارة وخاصة (الشركة العامة لتجارة السيارات، الشركة العامة للأسواق المركزية، الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية) من خلال تفعيل دور القطاع الخاص فيها عبر آلية (المشاركة) والاستفادة من المساحات المخزنية وموجوداتها الثابتة والكراجات والخبرة الفنية والإدارية المتراكمة أو تحويلها إلى شركات مساهمة وضغط آلية سياسات الدعم الحكومي فيها بحجة المحافظة على النسيج والأمن الاجتماعي فيها بعيداً عن معايير المنافسة والكفاءة الاقتصادية.

٧. لغرض تفعيل إدارة واستخدام (الموارد العاطلة) في المجتمع العراقي يمكن المزاوجة بين آليات الإدارة الحكومية ونظام السوق والتنظيمات الاقتصادية المجتمعية مثل (المنظومات التعاونية، شركات المساهمة، عقود المقاولة بالباطن، الجمعيات التخصصية... الخ) لتشكيل البيئة الاقتصادية العراقية اللازمة لإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة والتوازن الاقتصادي المرغوب كسياسة اقتصادية متوافقة مع مرحلة النظام الاقتصادي العراقي الجديد ومتطلبات البيئة الاقتصادية المحلية والإقليمية الدولية.

٨. إجراء التعديلات الضرورية على قانون الاستثمار الأجنبي في العراق (رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣) وخاصة الأقسام (١٢ – المعاملة الضريبية) و(١٣ – معاملات المستثمرين) من حيث السماح بتحويل أرباح الكيانات التجارية الأجنبية المستثمرة في العراق بالكامل (١٠٠%) وكذلك المعاملة القانونية المتساوية للمستثمرين

٨. الأجانـــب والعراقيين لتفعيل آلية الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو نظام اقتصادي يعتمد على السوق ويتسم بالقدرة على النمو المستمر.

ملحق رقم (١)

مؤشرات عن الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٤)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	إجمالي الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والاجمالي
1970	6456.2	9440	1644	686.8
1971	6960.7	10074	1027.4	710.2
1972	6432.6	100300	1712.2	636.8
1973	8074.4	10765	1303.9	776.8
1974	8302.7	11124	2298.4	768.7
1975	9333.5	11505	3243.1	804.2
1976	11470.6	12000	3785.1	997.4
1977	11734	12405	3761.6	977.8
1978	14373.3	12821	4829	1159.1
1979	17834.5	13238	5182.9	1393.3
1980	15770.7	13969	6053.1	1911.3
1981	10211.8	14110	6040.9	747
1982	10343.5	14586	6407.9	733
1983	9870.7	15077	7284.1	676
1984	10549.9	15585	7399.8	699.7
1985	10610.7	16110	6840.1	680.8
1986	10812.5	16535	7371.4	671.1
1987	15219.9	16882	6780.4	931.7
1988	15421.8	17428	6622.3	913.5
1989	13663.4	17890	6249.4	783.9
1990	13393	18419	7601	746.3
1991	3333.8	18949	1899.9	186.9
1992	3896.1	19478	4172.4	211.5
1993	2877.1	20007	2801	177
1994	2842.6	20536	1992.1	229

المصدر: هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نشرات متفرقة للمدة ١٩٧٠ – ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٢)

الاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية للمدة ١٩٧٠ –١٩٩٤ بالاسعار الثابتة لسنى ١٩٨٠

السنة	الزراعة والغابات والسمك	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل و المواصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	العمال والصوك وخدمات المعلن	التنمية الاجتماعية والشخصية
1970	10.3	69.7	3.5	0.1	3.5	2.1	2.8	2.2	3
1971	9.9	73	3.4	0.2	2	2	3	2.1	3
1972	10.1	65.4	3.8	0.3	2.9	2.8	3.8	2.9	6
1973	7.8	69	3.1	0.2	4.2	2.7	3.2	2.6	6
1974	7.5	66.1	3.2	0.2	5.4	3.1	3.3	2.9	8
1975	6.6	70.5	3.7	0.2	5.7	2.9	3.1	2.8	8
1976	5.7	62	5.2	0.2	6.9	3.7	3	4.2	5
1977	5.5	61.8	5.2	0.3	7	3.8	3.5	4.1	9
1978	4.6	63.6	4.7	0.2	6.2	4	4.1	3.8	4
1979	3.9	68	3.9	0.2	6.4	3.4	4.2	3.5	2
1980	4.7	61.1	4.5	0.3	7.9	4.2	5.3	4.1	3
1981	5.2	33.6	6.5	0.5	16.7	6.3	9.2	6.5	1.1
1982	8	32	6.5	0.6	18.5	5.3	9.8	5.8	1.5
1983	7.8	36	6.9	0.8	15.7	4.9	9.8	7	1.3
1984	7.8	41.7	6.4	0.8	10.3	4.3	9.6	7.4	1.9
1985	9.4	41.7	7.4	1	8.8	3.9	9.5	6.5	1.5
1986	8.6	51	6.6	1	7.8	5.4	9.2	7.9	1.1
1987	6	58.3	6.1	0.7	5.3	3.9	6.7	5.4	1.5
1988	5.8	58.8	6.2	0.8	5.2	3.4	6.8	5.4	1.1
1989	7.1	56.7	6.3	1	6.4	4	6.30	6.5	1.5
1990	8	53.4	5.3	0.9	5.2	5.1	8.5	6.9	1.1
1991	24	4.6	13.5	1.9	4.2	9.1	13.2	18	3
1992	15.2	-0.5	10.4	2.7	3.8	9.5	24.3	17.3	5
1993	33.5	-19.5	13	4.4	3.4	13.5	23.8	24	2
1994	36	-60	13.4	4.1	1.2	10	12	82	5

المصدر: هيئة التخطيط الاقتصادي، الجهاز المركزي للاحصاء، للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٩٤ .

المصـــادر

أولاً: المصادر العربية حسب ورودها

١. عـــبد الحسن، صلاح والسامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية.. المسوغات والأخطار، بيت الحكمة، حلقة نقاشية، آب، ١٩٩٨.

٢. الـــنجار، يحيى غني، وشلاش، آمال عبد الأمير، التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات، جامعة الموصل، ١٩٩١.

٣. شلاش، آمال، التنمية البشرية المستدامة: المنظور العام ومنظور الخصوصية، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، شباط، ٢٠٠٠.

٤. عبد العزيز، إكرام، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

٥. الراوي، علي عبد محمد سعيد، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية، في دراسات في التنمية البشرية المستدامة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

٦. المســـافر، محمـــود خالد، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

ثانياً: المصادر الإنكليزية وحسب ورودها:

1. **Seifert, W.G., and others, European Capital Market, Macmillan Press LTD., UK., 1998.**
2. **Wisniewski, M., Introductory Mathematical Methods in Economics, 2nd. ed., McGraw-Hill Book Company, UK, 1996.**
3. **Gujarati, D.N., Basic Econometrics, 3rd. ed., McGraw-Hill Book Company, Singapore, 1995.**